

التنمية كمطلب حضاري في المجتمعات العربية

د/ العايش عبد العزيز

معهد علم الاجتماع والديموغرافية

المركز الجامعي - خنشلة

Résumé

Le thème de cet article a pour but de mettre en évidence le développement des pays arabes avec leurs contradictions multiples et le déficit idéologique et économique qui les oppose à model occidental.

Les richesses des matières premières que possèdent les pays du Tiers-monde, parmi eux les pays arabes sont conditionnées par la maîtrise de la technologie des pays développés, ce qui constitue la dependance sociale, économique et militaire.

المخلص:

يركز هذا المقال على مقارنة ودراسة المجتمع العربي بما فيه من تناقضات إقليمية حضارية، ثقافية، دينية واقتصادية وضرورة النهوض بهذا المجتمع من التخلف والتبعية نتاجا لنماذج اقتصادية وسياسية جاء بها الاستعمار لا تصلح لمجتمعاتنا .

إن الاعتقاد بأن الدول المتخلفة ومنها: العربية تعتمد على الدول الرأسمالية لتحقيق التنمية خطأ لأن هذه الدول ليست فقيرة في مواردها الأولية بل التبعية التكنولوجية هي العائق والإشكالية لتطور هذه البلدان.

- إن دراسة المجتمع العربي بما فيه من تناقضات وتداخل في الظواهر والديناميكية في العلاقات نظرا اعتبارات منها:

-تنوع البيئة في الوطن العربي.

- تنوع الشعوب والثقافات عبر التاريخ مرورا من سامية إلى عربية إلى بابلية إلى آشورية إلى فينيقية إلى أكارية إلى كنعانية إلى بربرية إلى إفريقية إلى آسيوية نتيجة هجرات وتوسعات وفتوحات.

- تنوع الأقاليم مثل الجزيرة العربية- وادي النيل- المغرب العربي.

- تنوع بل تفاعل الحضارات، تبين العربية والحضارات الأخرى اليونانية، الرومانية، الفارسية وغيرها.

- تنوع الديانات التوحيدية الثلاثة: اليهودية- المسيحية والإسلام.

- الأهمية الإستراتيجية، الاقتصادية، السياسية للمجتمع العربي.

تجعلنا بل تحتم علينا أن نعتمد وأن نركز على منهج يأخذ بعين الاعتبار المبادئ التالية كما أشار إليها حلیم بركات (1).

* تناول الموضوعات التي لها علاقة بالتنمية وتحليلها في إطار المجتمع العربي المتكامل.

* التأكد من أن المجتمع العربي مجتمع ديناميكي لأنه:

- في حالة صيرورة، فهو تنوير بإستراتيجية للعوامل الداخلية والخارجية.

- ولأنه في حالة تكون، حيث أنه يتطور باستمرار ويتحول حسب الأنظمة والتأثيرات.

- إن المجتمع العربي لا يزال في المرحلة الانتقالية لأن الأفراد والجماعات تسعى باستمرار لتأمين معيشتها وحاجاتها عن تحقيق أهداف المجتمع.

- في حالة تغير اجتماعي نتيجة التناقضات الداخلية والتحديات الخارجية، وما ينتج الاقتباس والتقليد والاحتكاك، ليس بالغرب وحسب، بل بسبب المصالح ونوعية العلاقات القائمة مع الآخرين.

- لذلك لزاما علينا، النظر إلى المجتمع العربي من منظور عربي، يهتم بقضايه وفي سبيل تغيير الواقع السلبي، والدعوة إلى اعتماد علم اجتماع عربي يتكفل بالقضايا العربية بموضوعية ودقة، أصبح ضرورة والالتزام بقضية التغيير ضد الإبقاء على النظام القائم.

- وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض المستشرقين تناولوا المجتمع العربي على أنه لا يتغير كأنه كوكب فضائي (1) يدور في فلكه الخاص وحول ذاته بفعل قوانين داخلية ثابتة، فهم ينظرون إلى الواقع العربي من خلال مفاهيم ومصطلحات غريبة وفي خدمة الغرب.

- والدعوة لعلم اجتماع عربي أخذه على عاتقه علماء سننتاول مساهمتهم تدريجيا وحسب الموضوعات التي لها علاقة بدور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة.

- لقد دعا عالم الاجتماع المغربي عبد الكريم الخطيبي (2) إلى ضرورة اعتماد علم اجتماع عربي وصفه بالنقد المزدوج متحرر من مفاهيم السلفية والمعرفة الغربية المستمدة من علاقات السيطرة

والتي يجعل الباحث العربي المتمرس بالمعرفة الغربية المستمدة من علاقات السيطرة والتي يجعل الباحث العربي المتمرس بالمعرفة الغربية يفقد البصولة أو الاتجاه، فلا يدري من أين يتكلم ويموقع نفسه، ومن أي تخلق وتتبع المشكلات التي تقلقه وتشد اهتمامه.

- كما دعا الطاهر بن جلول (3) وهو كاتب مغربي، لتحرر علم الاجتماع في المغرب من تراثه الاستعماري، فقد حظي هذا العلم باهتمام خاص خلال الحقبة الاستعمارية، وذلك لأن الإدارة الاستعمارية كانت تحتاج إلى معرفة المجتمع الذي قررت السيطرة عليه معرفة تامة، لذلك كان علم الاجتماع جزءا من الإستراتيجية الاستعمارية، لأنه علم يروج محاسن الدول المستعمرة وما أتت به للشعوب المغلوب عليها، من حضارة وتقدم، والارتقاء بهذه المجتمعات من نموذج الحياة البدائية إلى نموذج

عصري منظور متناسين كل المتاعب والاستغلال ونهب الأموال، واعتبار شعوب هذه البلدان من الدرجة الثانية، كتب عليهم الذل والفقر والتخلف والتبعية.

- في دراسة حول الإستشراق يؤكد لنا الكاتب ادوارد سعيد (4) وبصفته كاتباً للأدب المقارن في جامعة Columbia بالولايات المتحدة وبوضوح أن الششرق هو اختراع أوروبي، والمستشرقون يتكلمون بالنيابة عنه، ليس بموجب واقعه بل بموجب مصالح الغرب ورغباته في توسيع سياسته الاستعمارية، لذلك يعتبر الإستشراق في جوهره، ممارسة في السيطرة والنظر إليه على أنه الأحسن، ورؤية سياسة وإيديولوجية تعمل على التفوق الغربي.

- لهذه الأسباب يواجه عالم الاجتماع العربي مهمة مزدوجة: (5)

- مهمة التحرر من المفاهيم والتعميمات المتوارثة.

- مهمة دراسة الواقع العربي من الداخل ومن منظوره وفي سلبيته.

- هذا لا يعني أن يتقبل الواحد الواقع العربي بدون موضوعية وكيفية قبوله ولو كان غيبيا غير علميا.

- لكن علينا أن نكون منهجين في تحليلنا وديناميين في تقديرنا، ونقديين في تصوراتنا، وأن لا ننكر الواقع بما فيه من تناقضات وأزمات والعمل على مواجهتها وتجاوزها في إطار عربي آخذين بعين الاعتبار التحديات الراهنة العالمية.

- وهل يمكن في هذا الصدد أن يعتبر الذين يدافعون على اللغة الاستعمارية مستشرقين، وبالتالي هل تعتبر الطبقة البرجوازية العربية المتمسكة بالثقافة التي سادت في المشرق (اللغة الانجليزية) والمغرب (اللغة الفرنسية) من هذا الصنف.

- علماً بأن مشكلة التعريب في المغرب العربي واستمرار الازدواجية في اللغة والثقافة تعتبر إشكالية مطروحة ولا زالت خاصة بالنسبة للأجيال القادمة، حيث أن الدراسات تبين الوضع اللغوي الذي ساد في الجزائر بعد الاستقلال، فتخلق، أي العربية، ثقافتين وتيارين وإيديولوجيتين لا متجانستين،

تتنازعان الأولوية وتتصارعان من أجل البقاء، وتهددان البناء الاجتماعي بالتصدع، وهذا ما حدث فعلا ولازال.

- ولقد نتج عن بقاء اللغة الفرنسية كلغة في الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال وسنوات بعد، وفيه تراجع في نهاية التسعينيات، تكوين طبقة اجتماعية تتمتع بجميع الامتيازات في الحصول على مختلف المناصب في المؤسسات الرسمية، وتدافع عن مصالحها وامتيازاتها ضد اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية.

- إن المدافعين عن اللغة الفرنسية ضد لغة المجتمع يكونون بالضرورة طبقة تحافظ على مصالحها المرتبطة بهذه اللغة على حساب المصلحة الوطنية العليا(6).
- ويهمننا أن نشير إلى دور الطبقة البرجوازية لأنها إلى جانب أنها عميدة الاستعمار، وإلى جانب أنها لا يهمننا إلا الحفاظ على مصالحها فإنها تمثل أحد عوائق التنمية في البلدان العربية بصفة خاصة والعالم الثالث عامة.

- والمعروف أن بقايا الاستعمار تركز على قاعدة مفادها أن:
هناك في كل مجتمع طبقة حاكمة وطبقة محكومة، والمستعمر يستعمل الطبقة الحاكمة لأنها في أغلب الأحيان وفي أغلب البلدان هي الطبقة البرجوازية، لإبقاء والمحافظة على مصالحها.

وقد بين وليد قريبي، في أحد مقالاته بعنوان: الأسس الاجتماعية السياسية لنمو الحركة القومية المعاصرة في المشرق العربي، أن طبقة الأعيان قد استفادت فائدة كبرى من الوجود الغربي حتى أصبح من يعتقد ويشعر بأن الوجود السياسي والاقتصادي لهذه الفئة مرتبط عضويا بالوجود الغربي. وهذا يؤكد تأخر التنمية في البلدان العربية.

التخلف في المجتمعات العربية

- إن المفكر الفاعل في الحياة الاجتماعية هو ذلك الذي فهم المشاكل والضروريات والمتطلبات وإدراك المشاكل والملابسات، وعبارة أخرى هو الذي استوعب مسائل عصره، أما أولئك الذين لا

يدركون هذه المسائل إطلاقاً، أولاً يتفاعلون معها بسبب عدم انتمائهم إلى عصرهم أي بسبب فقدانهم عنصر المعاصرة فهم الهامشيون الذين لا يقدرّون على التأثير ولا على المعالجة، وعكس هذا النوع من المفكرين، فإن كل الدراسات والنظريات، تجمع على أن العالم العربي، يعيش واقعا مأزوماً، يطلق عليه التخلف، بحيث أصبح هذا الواقع يشمل كل جوانب وحقول الحياة، فلا يخلو حقل من حقول مجتمعنا وجوانبه الاجتماعية أو يمسه داء التخلف بشكل شامل.

- والتخلف كما أشار إليه محمد محفوظ (7) هو عبارة عن حالة فقدان المناعة، اتجاه كل الأمراض الاجتماعية المختلفة والمتنوعة الوافدة من الضد الحضاري أو المنبعثة من داخل الكيان الذاتي ويقصد بها ذاتية المجتمعات المتخلفة التي تكون العالم الثالث.

- ولا تقف ظاهرة التخلف أمام فقدان المناعة فحسب بل تتعدها وتقوم بفرز الكثير من حالات التأخر والخمول والجمود وتأسيس عوامل وأسباب الانحطاط والانهيار الاجتماعي والاقتصادي والحضاري.

- كما أن التخلف ليس ظاهرة إنسانية جامدة، بل هي متحركة ومتطورة وتمتد في الوسط الاجتماعي، وتلقي بقيمتها وأنماها وأنساقها على مجمل تفاصيل الحركة الاجتماعية.

والإنسان المتخلف يضيف إلى الظاهرة قضايا وأمور في مختلف أبعاد حركته، فتتعمق ظاهرة التخلف وتتأكد في سلوكياته ومواقفه حتى يصل إلى مستوى، أنه بدوره في تحديث الظاهرة، ويشير مصطفى حجازي بقوله: يعايش التخلف على المستوى الإنساني، نمط وجود مميّز له دينامياته النفسية والعقلية والملائمة النوعية، والإنسان المتخلف، منذ أن ينشأ تبعاً لبنية اجتماعية معينة، يصبح قوة فاعلة ومؤثرة فيها، فهو يعزز هذه البنية ويدعم استقرارها بمقاومة تغييرها، نظراً لارتباطها ببنيتها النفسية.. (8)

- إن هذا التحليل يفسر لنا حقيقة فشـل المشاريع التنموية في العالم العربي، لأنها اتجهت في خططها التنموية وبرامجها إلى اقتصاد الإنسان المتخلف، متجاهلة تكوينه النفسي والعقلي، وأغفل المهتمين حقيقة هامة، هو أن التكوين المتخلف يؤكد باستمرار نماذج اجتماعية وثقافية واقتصادية متخلفة. فالفقر، مثلاً، لا يقضى عليه، بإعطاء صدقات مستمرة للفقير، بل عن طريق إنهاء الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تصنع وتخلق ظاهرة الإنسان الفقير أو كما يقول المثل الصيني:

بدل أن تعطي الفقير سمكة، علمه كيف يصطاد السمك .

- وفي هذا الإطار يقترح علينا محمد محفوظ (9) لفهم حقيقة ظاهرة التخلف عدد من المؤشرات والعمل على إزالتها والتخلص من جذورها:

ضعف السيطرة على الطبيعة

- إن النهوض الحضاري، يرتكز على قدرة الإنسان في السيطرة على الطبيعة والاستفادة منها، وبالتالي كل تطور اجتماعي مرهون بمدى السيطرة المستمرة على هذه الثروات.

- الإنسان المتحضر بتطوره بمستوى إدراكه والعمل على إخضاع هذه الطبيعة له، بينما الإنسان المتخلف يفقد سيطرته، ولا يتمكن من توظيفها بما يخدم مجتمعه.

- لذا كان من الآثار الأساسية التي تصيب الإنسان المتخلف في حركته الفردية، هو غياب القدرة الفعلية والشروط الذاتية في استثمار القدرات والثروات الطبيعية، وهذا ما يفسر وجود الكثير من الموارد والثروات الخام لدى المجتمع المتخلف، لأنه يعيش حدة الفقر والاعتماد على الآخرين (التبعية).

- وهذا هو التناقض الذي لا مبرر له، للأسباب التالية:

- ثروات وإمكانيات طبيعية متوفرة.

- ووضع اقتصادي اجتماعي، ضعيف.

- نعم، إن التخلف يؤدي إلى العجز المطلق أو النسبي تجاه الطبيعة، وهذا يؤدي بنا إلى القول بأن معيار التقدم والتطور، ليس اقتناء وامتلاك المعدات التكنولوجية المتطورة، وهذا ما فعلته بلدان العالم الثالث، وبالطبع العالم العربي، وتوفيرها في المجتمع، بل هو القدرة لأفراد المجتمع في السيطرة على الموارد الطبيعية المتاحة لهم، لأن المجتمع الذي لا يمتلك القدرة المعرفية والعلمية للسيطرة، وإخضاع الطبيعة له، يبقى مجتمعا متخلفا حتى ولو امتلك أحدث التقنيات وتظاهر في استخدام التكنولوجيا في مجالات حياته المختلفة.

شروع التقليد

- يكاد يتفق الاقتصاديين الاجتماعيين والفسانيين على أن الإنسان المتخلف، يعيش نفسية مهزومة ومعقدة، لذلك فهو يسعى إلى جبر النقص الذي يعانيه، بتقليد الآخر، أي المتقدم في كل شيء في أكله، وشربه، ولباسه، في مواقفه وحركته، في نمط عيشه وطريقة إدارته، وهذه الحالة النفسية مع مركب نقصه الذي يعانيه الإنسان المتخلف، وبالتالي المجتمع المتخلف، يبرز ظاهرة التقليد أو المحاكات في حياته كلها.

وهذا ما يفسر ظاهرة الشعوب والمجتمعات المتخلفة والمهزومة حضاريا، حيث تشيع فيها ظاهرة التقليد للنمط الحضاري المتقدم.

- ويعرف التقليد في جوهره، بأنه فشل الذات في إبداع الطرائق والأطر التي تطور الفرد وتدفعه إلى الأمام، والتعليم أيضا هو الهروب من المواجهة، واللجوء إلى استنساخ الغير في الشؤون الخاصة والعامّة. لذلك فالتقليد هو عبارة عن تسول حضاري يهدف إلى نقل الآخر (تقاليد- أعراف- أطر- طرائق- نظم-...) إلى الذات والذي يؤدي إلى الارتهان إلى الآخر، وتتجلى ظاهرة التقليد فيما يلي: (10)

- **النظم والإدارة:** إن مركب النقص والضعف اللذين يصيبان أفراد المجتمع المتخلف (لا فرق بين الفرد والمجتمع) لأن المجتمع يتكون من الأفراد.

يجعل بل يبدأ عملية التقليد للنظم وطريقة إدارة الغالب، وهذه الاستعارة تجعل من التقليد يعتقدان هذا التسيير الإداري والنظامي هو سر الغلبة وتطوره.

- **الأفكار والقيم:** إن التقليد الأعمى للأنظمة والإدارة، ماهي إلا نتاج قيم وفلسفة وأفكار مهددة، لأن التقليد بدون فلسفة وعقيدة وقيم تبقى جسم بلا روح، وعلى ضوء هذه الحقائق يبدأ المتخلف تقليد المتطور في أفكاره وتقليده هذا أخطر من الأول.

- **السلوك العادات:** إن العجز المادي والمعنوي الذي يعانىه الفرد المتخلف يدفعه باتجاه تقمص عادات وتقاليد المتحضر، أملا منه في الوصول أو التباهي بسلوكاته وعاداته.

إن التشبيه بالآخر أو محاكاته يفسره علماء النفس بأنه وضع نفسي يعيشه الفرد المتخلف ويدفعه باتجاه التباهي مع المتسلط وقد تكون عملية لا واعية أحيانا كلية وأحيانا جزئية، والأولى أخطر من الثانية، وقد تكون عملية مرضية إذا ما أصر عليها المتخلف.

- **العوامل والنظريات:** إن التخلف ليس بنية ثابتة، بل هي ظاهرة لا تتوقف عن النمو والحركة والعمل، واستمرارها كفيل بوصولها إلى بقية النواحي والجوانب (الاقتصادية- الاجتماعية- النفسية).

- وفيما يخص البلدان العربية فإن التخلف يتجاوز المحور المادي أو الاقتصادي، لذلك يصبح خطرا على حياة الأفراد والمجتمع حيث يصبح عقلية، وأخلاق وسلوك، ليس كائنا ماديا محسوسا، بحيث يمكن تشخيصه ومحاربه، بل هو أي التخلف يتسلل إلى حياة الأفراد ويتمكن منه دون أن يشعر به، وهنا تتبع خطورة التخلف في بلداننا، ويصبح الفرد يعترف بتخلفه بالنسبة للآخرين.

- لهذه الأسباب لا بد من معالجة ظاهرة التخلف من جذورها وعناصرها الأصلية وأسبابها الجوهرية.

- وأمام هذا التخلف الشامل الذي يعيشه العالم العربي، اختلفت النظريات في تفسير الواقع وسبل الخروج منه، ومنها: (11)

نظرية الداخل

وجوهر هذه النظرية ومحورها الأساسي قائم على الاعتقاد بأن القيم التقليدية (وتعني في المجتمع العربي القيم الدينية) هي العقبة الأساسية وتقرر هذه النظرية أن الخروج من التخلف والأزمة يستند على تغيير الثقافات التقليدية، عن طريق تبني قيم التحديث التي تعني القيم الغربية وبالتالي فإن هذه النظرية تدعو وتدفع باتجاه الذوبان والتقليد للثقافة والحضارة الغربية، ومن ثم العمل على إعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربي في العالم العربي، حيث يرى أصحاب هذه النظرية وأصحابها ضرورة تغيير البنية الاقتصادية التقليدية، حتى يتمكن العالم العربي الضعيف اقتصاديا من اللحاق بركب الدول الاقتصادية الكبرى أي الغربية.

والعالم العربي مثل العالم الثالث يتأرجح بين نظريتين شتى.

- فمنها نظرية مراحل النمو التي دعا إليها روستو Rostow ونظرية الحلقات المفرغة التي ربطت بين التخلف والفقر وقلة الميل إلى الادخار لدى الأفراد، وتدعو إلى ضرورة المحاكاة الثقافية واستمرار التكنولوجيا والتقنية الحديثة من الغرب.

ويعتقد أصحاب هذه النظريات أن لظاهرة التخلف جذورا في البنية الفكرية والثقافية للعالم العربي، وأن علاج هذه الظاهرة لا يتم إلا بإقصاء هذه المنابت الأصلية المتوفرة في الجسم العربي، لهذا فقد حارب هؤلاء الدين باعتباره السبب، وأنه هو العقبة الصلبة أمام دخول العالم العربي عالم التقدم والتطور، ويضربون مثلا بالعالم الأوروبي الذي لم يستطع التقدم والخروج من دوائر التخلف والانحطاط بإقصاء الدين ومؤسسته أي الكنيسة في مسرح الحياة، وأن تقدم المجتمعات المتخلفة منها العالم العربي مرهون بمدى استطاعة هذه الشعوب القضاء على هذه العوامل الداخلية، التي تمنع التقدم وتعيق التطور.

ومن المؤيدين لهذه النظرية طه حسين (12) الذي يرى أن السبيل إلى القوة والعزة والرضا، ليس في الكلام ولا في المظاهر الكاذبة والأوضاع الملقفة، وإنما هي واضحة مستقيمة ليس فيها عوج ولا التواء، وهي واحدة فذة ليس لها

تعدد وهي: أن تسير سيرة الأوروبيين، وتسلق طريقهم لتكون لهم أندا، ولتكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، وحلوها ومرها، وما يحب منها وما يكره، وما يحمد منها وما يعاب...

-وتعليقنا في كلام طه حسين واحد:

أن كل الآراء محترمة، وأن كل النظريات في هذا الميدان نسبية .

نظرية الخارج

في مقابل النظرية التي ترى أن أسباب التخلف متوفرة في داخل العالم العربي هناك نظرية ترى أن الخارج بما يشكله من استعمار ومؤامرات وضغوطات دولية ومصالح اقتصادية وسياسية، هي الأساس في دخول العالم العربي نفق التخلف الشامل(13).

- حقا إن السبب الرئيسي لتخلف مجتمعات العالم العربي مثله مثل كافة العالم الثالث الذي سبق ذكره، هو وجود عامل خارجي يتجسد في الحركة الاستعمارية التي تسعى إلى نهب هذه المجتمعات وتجزئتها وإخضاعها سياسيا وعسكريا لهيمنتها.

- وفي الإطار الاقتصادي ظهرت مدرسة ونظرية عرفت بالتبعية ونشأت في أمريكا اللاتينية، وفكرتها أن التخلف لا يمثل الحالة الأصلية للمجتمع في العالم الثالث، بل نشأ التخلف وتطور من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالي، وبالتالي فإن محاكاة الغرب وتطبيق نماذجه السياسية والاقتصادية لا يصلح للمجتمع المتخلف بل يؤدي إلى المزيد من التخلف وتعميقه.

- وهكذا نجد أن نظريات التخلف في الفكر العربي المعاصر تتأرجح بين التأكيد على العوامل الداخلية، وإغفال الخارجية منها والعكس.

- إن المفكر الجزائري المرحوم مالك بن نبي يرى أن جذور ظاهرة التخلف الاقتصادي والحضاري متوفرة في المجتمعات العربية وهذا ما سماه

بالقابلية للاستعمار، بمعنى أن الاستعمار لا يمكنه أن يغزو مجتمعا ويحقق انتصارات في هذا الصدد، إلا على قاعدة نفسية داخلية مفادها، وجود ثغرات في الجسم الداخلي والبناء الذاتي يتسلل منها الاستعمار ويستطيع من خلالها التغلغل داخل المجتمع العربي، وحتى تدوم معالم الاستعمار ويستمر ولو بعد استغلالها في هيمنته ونهبه للثروات والإمكانات، فإنه يقوم أي الاستعمار الجديد بدور تعزيز ظاهرة التخلف، ويعمقها بأساليب شتى كالتبعية في الوطن العربي لكي يتسنى له الاستمرار والديمومة في التحكم بمصائر الشعوب وثرواتهم المختلفة.

إن التخلف الاقتصادي الحضاري كظاهرة إنسانية اجتماعية لم يصنعها لوحده بل هي موجودة في داخلنا وعن طريقها دخل الاستعمار ووظفها لصالح بقائه واستمراره لهذا يمكن القول أن التخلف ما هو إلا وليد للعوامل الداخلية والخارجية مجتمعة كما يقرره محمد محفوظ (14)، فالاستعمار ليس سببا مباشر لتخلف مجتمعات العالم العربي بل هو نتيجة طبيعية وموضوعية لظاهرة التخلف، إلا أن الاستعمار يمارس دورا سلبيا يتجسد في تعميق التخلف.

- والتساؤل المطروح ما العمل أمام ظاهرة التخلف؟

للإجابة عن هذا، دخل الفكر العربي في نقاش يبرز في لتحديد العلاقة بين العوامل الداخلية التي تفرز التخلف والعوامل الخارجية التي تساعد على نموها، و أبعها سبق في التأثير وأجدر في صنع الأزمة في الأبنية الاجتماعية - والاقتصادية- والسياسية في الواقع العربي، كما أصبحت ظاهرة التخلف تعيق كل عمل ومشروع يتجه إلى التقدم.

يشير سمير نعيم(15) إلى هذه المسألة بقوله:

إعاقة نمو نمط الإنتاج القديم وتطوره إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، الصناعي، كما حدث في المجتمعات الغربية. وقد تمت هذه الإعاقة عن طريق استنزاف فائض الإنتاج وتصديره إلى الخارج، وعدم السماح بتراكمه داخليا وإن

آثار التغلغل الرأسمالي لم تقتصر على هذه الإعاقة لنمو نمط الإنتاج القديم وتطوره، بما يشتمل عليه من قوى إنتاجية وعلاقات إنتاجية، ذلك أنه قد خلق واقعا اجتماعيا- اقتصاديا شديد التعقيد يمكننا تسميته بالتكوين الاقتصادي- الاجتماعي المشوه أو غير المتوازن، الذي يضم نمط أو أنماط الإنتاج التقليدية المتخلفة، من حيث القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية جنبا إلى جنب مع نمط إنتاج رأسمالي محدود ذي توجه خارجي يضم قوى إنتاجية متقدمة وعلاقات إنتاجية تقوم على الفصل بين المنتوجين ووسائل إنتاجهم...

- هذا ما سبب ظاهرة التخلف وآثارها السلبية لأنها تؤدي إلى زعزعة البنى التقليدية للمجتمع دون أن تزول تماما، وخلق بنى شبه حديثة دون أن تكتمل أو يسمح لها باكتمالها تماما على حد تعبير سعد الدين إبراهيم (16)

- فالنظرية التي كانت ترى في أن التخلف ظاهرة من صنع العوامل الخارجية، ركزت نشاطها على محاربة الاستعمار والامبريالية واتجهت إلى الاقتصاد الاشتراكي القائم على هيمنة الدولة على كل الأنشطة التجارية والخارجية وأوجدت نظاما مغلقا لا ينفتح على الثقافات الإنسانية ولا يسمح بالتنوعية الإعلامية والثقافية.

- أما النظرية التي كانت ترى أن التخلف جاء من جراء العوامل الداخلية فهي تجارب القيم الأصلية في المجتمع وتصنعها بالجمود والتقليدية. واتجهت نحو بناء اقتصاد مكشوف ذي علاقة هيكلية بالاقتصاد الحر العالمي ويشجع على الاحتكاك بالغرب سياسة- وثقافة واقتصادا.

- وبهذا أصبح عالمنا العربي كما يؤكد الأستاذ محمد محفوظ (17) كيانات متناقضة تعيش عدم التجانس السياسي والاقتصادي ومن ثم الاجتماعي من جراء ذلك الاشتباك في تحديده من هو المسؤول عن ظاهرة التخلف وكيفية الخروج منها.

- إن استعراض المحاولات الفكرية والنهوضية في العالم العربي الهادفة إلى إنهاء ظاهرة التخلف وتحقيق أطر التقدم في هذه المجتمعات، ابتداء من نصف القرن العشرين، بالبرامج والمخططات في السبعينات والستينات والثمانينات، كل هذه الجهود لم تحقق النقلة والقفزة المطلوبة.

على الرغم من أن مجتمعات شبيهة أوضاعها بأوضاعنا استطاعت خلال فترة زمنية تقاس بالعقود، أن تنهي ظاهرة التخلف من كيانها، وفي تقدير معظم المهنيين العرب بهذه الظاهرة يرجعون السبب إلى الاستفادة من مفاهيم التقدم ولأنظمة التقدم والتطور الموجودة في العالم الأوربي.

- الملاحظ أن العالم العربي يعيش تناقضا غريبا، ففي الوقت الذي يزداد عدد الجامعات والمتخرجين منها، ويتكاثر استجلاب الأجهزة العلمية والمعدات التكنولوجية، وتفتح الوطن العربي واتصاله الفكري الثقافي والفني والاقتصادي وفي الوقت الذي تظهر فيه مظاهر التمدن والتحضر، في الوقت الذي تدفقت فيه الثروة النفطية وغيرها من ثروات المواد الخام والذي بلغ مجموع عائداتها ما يقرب من 1500 مليار دولار.

- وفي الوقت الذي تتزايد فيه عدد الكتب المنشورة والمجلات والجرائد والإذاعات والاتصالات عبر الفضاء Arabsat.

- وفي الوقت نفسه نلاحظ أن جوهر التقدم للأمة العربية هو في تراجع وأصبحت الاعتمادية (التبعية) في الفكر وفي العلم وفي الثقافة وفي الاقتصاد وفي التكنولوجيا وفي الغذاء والأمن هي السمة البارزة في المجتمع العربي، وللمؤسسة العربية وللدولة العربية وهي اعتمادية متفاقمة وتتوافر عليها الإحصاءات الكمية والنوعية بشكل لا يحتاج إلى تأكيد. (18)

- إن الواقع يعلمنا أن العالم المتخلف ومنه العالم العربي لا يمكنه أن يزيل التخلف دفعة واحدة، حيث أنها ظاهرة مركوزة في عقولنا وأنفسنا مدعمة بالجهل بمعانيه المختلفة كجهل الذات وجهل الحقائق والمعارف والعلوم من الأسباب لبقاء التخلف واستعجاله في محيطنا العربي.

كما أنه لا يمكن تحقيق التقدم مرة واحدة، لهذا فإن المجتمعات العربية بحاجة إلى تشجيع وإسناد كل خطوة ايجابية في أي اتجاه والعمل الأول والذي يغير جوهرها لعلاج ظاهرة التخلف يتجسد في مسألة الإنسان أولاً ، لأن الموقف السليم من الذات هو بداية الانطلاق، ولم يتقدم مجتمع إلا على قاعدة النظرة السليمة إلى الذات وإمكانياتها ومحاولة التغلب عن التبعية بجميع أشكالها وهذا ما سنتناوله قبل أن نتطرق إلى مضمون التنمية.

الهوامش:

- (1) حلیم بركات: المجتمع العربي المعاصر، بيروت، دار الطليعة، ص ص 30-28.
- (2) عبد الكريم الخطيبي: نحو علم اجتماع للعالم العربي، 1975.
- (3) T. Ben Jelloul: Decolonising Sociology in the Maghreb, Paris, Seuil 1989.
- (4) Edward SAID: Orientalism, New York, Heinmann, 1978.
- (5) حلیم بركات، المرجع السابق، ص32.
- (6) أحمد بن نعمان: التعريب بين المبدأ والتطبيق، Sned، الجزائر، 1981.
- (7) محمد محفوظ: نظريات التخلف في مجلة الكلمة، العدد 11، 1996.
- (8) مصطفى الحجازي: التخلف الاجتماعي، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1992.
- (9) محمد محفوظ: مرجع سابق، ص ص 48-50.
- (10) محمد محفوظ: المرجع السابق، ص ص 47-48.
- (11) محمد محفوظ: المرجع السابق، ص51.
- (12) طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، القاهرة، دار المعارف، 1938 .
- (13) محمد محفوظ: المرجع السابق، ص52.
- (14) محمد محفوظ: نظريات التخلف، في مجلة الكلمة، العدد 11، ص53، 1996.
- (15) سمير نعيم: التكوين الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي.
- (16) سعد الدين ابراهيم: التاريخ و التقدم في الوطن العربي
- (17) محمد محفوظ: المرجع السابق، ص54.
- (18) الفلسفة العربية المعاصرة: في دراسات الوحدة العربية.